تيسير الحياة للفقراء

سمة اساسية للنظام الديمقراطى

بقلم الأستاذ س ق

" فى الدستور الدانمركى مادة عربية هـــذا نصها : " محظور على الدانمركيين أن يموتوا جوعا " ! وصياغة المادة الدستورية فى هذا القالب العجيب تجعل الجوع جريمة يحرمها القانون الأساسى للدولة ، وتجعل من أوليات مهمة هـذه الدولة أن تمنع وقوعها ، وأن لاتساعد هى على وقوعها من باب أولى . فالدولة بحكم الدستور مطالبة بأن تمنع الجوع وأن تقضى عليه بحكم أنها محظور على الأفراد مزاولته !

ولم تضع الدولة هناك هذه المادة للزينة ولا لمجرد التفنن فى صياغة مواد الدستور ، ولكنها ضمنت لها التنفيذ العملى بتشريعات ومنشآت واقعية .

" وتطبيقا لهذا النص وضع تشريع من مقتضاه أن كل شخص يبلغ أكثر من خمس وستين سنة وليس له إيراد ثابت محدد يجوز له أن يقدم طلبا بصرف معاش له شهريا ومقدما ، وله أيضا أن يسكن فى أحد الفنادق المخصصة لأمثاله . وفيها يجد المأكل والمشرب والعلاج والتسلية مجانا (١) .

ولكن الدولة لم تنفرد بالنهوض بهـذه المهمة الاجتماعية ، وإلا وجدت نفسها عاجزة عن الاستمرار فيها مهما بلغ دخلها ، بل أشركت الشعب معها فى حماية نفسه من الجوع ، وتطوع القادرون من ناحية أخرى فقاموا بما لم تكلفهم الدولة إياه ، مع فداحة ما كلفتهم من الضرائب هذا الغرض ، وتكاتفت التشريعات الاجتماعيـة ، مع الضرائب الإضافية على القادرين ، مع التبرعات السخية من هؤلاء ، على تيسير الحياة للفقراء من الشعب فعاشوا عيشة راضية ، وارتفع مستوى الأمة كلها ، وأضحت مثلا لنجاح النظام الديمقراطى فى صورته الاشتراكية الشائعة فى دول الشمال كلها لا فى الدانمرك وحدها .

ومما له دلالته فى هذا السياق ما ورد فى تقدمة "حضرة صاحب العزة عبد العزيز بك غالب وزير مصر المفوض فى البـــلاد السكندنافية سابقا " لكتاب " مشاهـدات سائح فى دول الشمال للأستاذ جميل خانكى " إذ يقول :

" جاء الترويح زوجان أمريكيان من أهل الثراء ، فأقاما برهة متعا فيها بالحياة ، ولكنهما كانا يشتكيان من ارتفاع الأثمان ، ثم حدث أن أشرفت زوجة على الوضع ، فدخلت

---

(١) من كتاب " مشاهدات سائح فى دول الشمال "

أحسن مستشفيات المدينة فاما تم الوضع لم يطلب منها عند خروجها أجر المستشفى إلا ما يعادل ٢٥ قرشا فقط عن اليوم الواحد . فاما أبدت دهشتها من قلة الأجر مع ما تعرفه من غلاء الحياة ذكروا لها أن الغلاء لا يتناول إلا الكماليات ومستلزمات حياة الرفاهية . أما ضروريات الحياة الطبيعية مما يشترك فيه الفقير مع الغني فالأجر مفروض فيه أن يكون في متناول الجميع " .

وفي هذه الحادثة معنى جميل لإزالة فوارق الطبقات في تلك الشعوب السعيدة ، أو التي كانت سعيدة قبل أن تجتاحها بربرية الغزاة في هذه الأيام . وهي وأمثالها مثل طيبة لنجاح النظام الديمقراطي في هذه الصورة كما أسلفت ؛ ولنجح التضامن الاجتماعي بين القادرين والعاجزين .

والطبقات الفقيرة في كل أمة هي الغالبية العظمى : فهي من هذه الناحية عصب الحياة فيها والقوة الدافعة لها من ناحية الانتاج ومن ناحية أداء الضرائب كذلك ، فهي التي تؤدي القسم الأكبر منها للدولة مهما بلغت الإعفاءات من كلها أو بعضها ومهما بلغت الضرائب الإضافية على رءوس الأموال الكبيرة .

ومعنى هذا أن الطبقات الفقيرة هي التي تقوم للامة أولا بمعظم إنتاجها ، وتقوم للدولة ثانيا بمعظم ضرائبها . فالأمة والدولة معا ملزمتان — والحالة هذه — برعاية مصالح هذه الطبقات وتيسير الحياة لها حتى تستطيع الانتاج الجيد والوفاء بالتكاليف ، وتضمن إلى الحياة فتمتنع الهزات الاجتماعية التي شهد الجيل الحاضر كثيرا منها ، وشهدت الأجيال الماضية أضعاف ما شهد هذا الجيل .

وفي هذه الطبقات — حين يهمل شأنها — خطر دائم ، ولو لم تقم بهزات اجتماعية عنيفة ، إذ تصبح مباءة للأمراض المتوطنة نتيجة لعجزها عن النظافة المعقولة والتغذية المفيدة واللباس الصحي والسكن المناسب ، ثم هي غالبا تتجمع في أحياء فقيرة قذرة تصبح بعد حين بؤرا ثابتة للأمراض ، بل للمرض والجريمة معا ، وعندنا في القاهرة أمثلة لا تحصى لهذه البؤر في أحياء " عشش الترجمان ، والمحمدي ، والزهار ، وزينهم ، وأبي السعود " وما إليها من مغاور الأحياء في قلب العاصمة الجميلة . عاصمة القارة الافريقية !

وفوق هذا فإن الفقر — في هذه الدرجة — يشل قوى الإنتاج العام من ناحيتين :

أولاهما — أن هذه السيقان الهزيلة والأذرع المتراخية والأذهان الكليلة لا تنتج إلا بمعدل ما يبقى لها من الصحة وهو نصيب ضئيل ، فهي من هذه الناحية عالة على الأمة ومعوق لإنتاجها العام .

وثانيتهما — أن هؤلاء الفقراء لا يستهلكون إلا القليل، فمحال أن تنهض الصناعة القومية وهى تعتمد فى تصريفها على الاستهلاك لواحد المحدود. فليس من الغريب أن نقول: إن من مصلحة أصحاب رءوس الأموال أن يتعش المعدمون . من مصلحتهم المادية المحسوسة فى عالم الأرقام .

وقد زادت حالة العلاء الفاحش من بلاء الطبقات الفقيرة ، وجعلت من الضرورى للنظام الاجتماعى أن نفكر تفكيرا سريعا فى تيسير وسائل الحياة لها بكل ما نملك من قوة ، وأن تتكاتف هذا التيسير حكومة وشعبا بمختلف الوسائل، توفيرا للتناسق بين قوى الشعب الاجتماعية و بين طبقاته المختلفة . وذلك ممكن بالوسائل الآتية :

١ — بإعفاء هذه الطبقات من الضرائب كلها أو بعضها، حسبما يستطيع النظام المالى فى بلادنا أن يحتمل، فلكل أمة ظروفها وأحوالها الخاصة ، مما يجعل تحديد فئات معينة من الضرائب فى مقال عابر كهذا عملا محفوفا بالمخاطر . ولكن المختصين يستطيعون أن يحددوا هذه الفئات بعد بحوث وافية ؛ حينما تصح النية على إعفاء هؤلاء العاجزين من كل أو من بعض ما يجبرون على أدائه . وهو مقتطع من قوتهم وقوت أطفالهم على الدوام .

ويستتبع إعفاء هذه الطبقات من الضرائب كلها أو بعضها ، زيادة بعض الأعباء حتما على ذوى الثروات الضخمة بنظام يتدرج حسب تدرج رأس المال . ويبدو أن هذا هو الذى يحول دون تقرير هذه المبادئ العادلة فى مصر ، إذ أن أصحاب الثروات يملكون من النفوذ ما يعطلون به التفكير فى هذا الاتجاه . ولكن مصلحة هؤلاء أنفسهم — بغض النظر عن المصلحة العامة — تحتم عليهم أن يعرفوا اتجاهات الريح فى العالم كله، و جميعه تشير إلى أن دوام الحال من المحال ، وأن الأمم الراقية استدركت ما كان قائما فيها من الأوضاع الشاذة التى تشبه وضعنا الحاضر ، حتى لا تضطرها اهزات الاجتماعية إلى فوضى خطيرة .

فانجلترا مثلا استعانت على تعديل الميزان بين الطبقات المختلفة بأنواع من الضرائب فى مقدمتها ضريبة التركات المتدرجة بالنسب التالية [1] :

١ ٪	إذا بلغت التركة أو زادت عن	١٠٠	جنيه انجليزى .
٢ ٪	»	٥٠٠	»
٥ ٪	»	١٠,٠٠٠	»
٢٠ ٪	»	١٠٠,٠٠٠	»
٣٠ ٪	»	١,٠٠٠,٠٠٠	»
٤٠ ٪	»	٢,٠٠٠,٠٠٠	»

(١) نقلا عن كتاب " الانجليز و بلادهم " لدكتور حافظ عفيفى باشا .

وقد حققوا هذا التدرج العادل فى ضريبة الايراد ، فمن كان دخله ١١٠ جنيهات فى السنة وهو أعزب أو ١٧٠ جنيها وهو متزوج أو ٢٠٠ جنيه وله أولاد فلا يؤدى شيئا من الضرائب ، بينما يدفع من دخله ١٥٠ ألف جنيه نحو ١٢٠ ألف جنيه منها ويبقى له ٣٠ ألفا فقط . وبعد الحرب زادت الضرائب الإضافية على الإيرادات الكبيرة حتى بلغ حدها الأقصى ١٩ شلنا ونصف شلن فى الجنيه .

ولا نحاول بذكر هذه الأرقام أن نشير بفرض مثلها فى مصر فلكل بلد ظروفه الخاصة ، ولكننا نضربها مثلا للنظم العادلة فى بلاد ديمقراطية حليفة . وهذا المثل يفتح أبصارنا على الواجب ، ويبصر ذوى الثروات والنفوذ بما تصنعه الأمم التى تدرك ما للتوازن العام بين الطبقات من مزايا واضحة فى رقى الشعب الانجليزى وتضامنه .

٢ — بتخفيض تكاليف الحياة الضرورية التى يشترك فيها الأغنياء والفقراء . وفى المثل الذى ذكره عبد العزيز بك غالب عن الترويح ونقلناه فيما مضى ما يوضح المطلوب . وذلك ممكن بوسيلتين :

(الأولى) إعفاء ضروريات الحياة من الرسوم الجمركية ورسوم الإنتاج كلها أو بعضها حسبما تحتمله مرونة الميزانية العامة — هذه المرونة التى لا يمكن تحقيقها إلا بالضرائب المتدرجة كما أشرنا إليها فيما مضى — وهذا الإعفاء أو التخفيف يستتبع حتما زيادة الرسوم على الكماليات ووسائل الترف التى ينفرد بها القادرون عليها . فيجب أن يضع المشرع نصب عينيه عند فرض هذه الرسوم تأثيرها الاجتماعى فى طبقات الشعب على اختلافها ، وألا تكون حاجة الخزانة وحدها هى الموحى إليه بفئات التعريفة .

(والثانية) تخفيض أثمان المواد الأساسية للحياة كمواد التغذية ، حتى تصبح فى مستطاع الطبقات الفقيرة . ولما كانت هذه المسألة تمس مصالح طائفة أخرى وهى طائفة منتجى هذه المواد الذين يقتضى العدل وصيان الإنتاج رعاية مصلحتهم ، فإن السلطة التنفيذية لابد أن تؤدى الفرق بين الثمن المخفض الذى نريده لهذه المواد والثمن الأساسى الذى يناسب تكاليف الإنتاج مع الربح المعقول للمنتج . كما صنعت الحكومة الانجليزية .

وقد اقترح سعادة عبود باشا فى نداء مؤثر له على صفحات الأهرام أن تقوم الحكومة بشراء مواد التغذية وبتوزيعها على الفقراء مع أداء فرق الثمن فى الحالتين . ولما كانت ميزانية الدولة عاجزة عن ذلك الذى يكلف الخزانة الانجليزية نحو ثمانين مليونا من الجنيهات فى العام فقد اقترح أن يتقدم القادرون بالتبرعات التى تكفل للحكومة أن تنهض بهذه التبعة الثقيلة .

وفى اليوم التالى لنشر هذا النداء قام المحسن الكريم النبيل "سيد جلال" بترجمته عمليا فتبرع بمبلغ خمسمائة جنيه ، وضرب بهذا التبرع مثلا عاليا للقادرين ؛ وإذا كان لعبود باشا فضل التفكير فقد كان لسيد جلال فضل التنفيذ لهذا الاقتراح الجميل .

إلا أن تبرع " سيد جلال " لم يهز أوتار القلوب التى كان يجب أن تهتز . بل هزها ولكنه لم يهز أوتار الجيوب المنتفخة بالأموال ، لتقلها على مايظهر وصمودها ضد الاهتزاز ! أو لأن حركة هـذا التبرع الكريم لم يتبعها الثمن الذى اعتاد المتبرعون للمشروعات الخيرية ان يقبضوه فى اليوم التالى ، وكانت هذه فضيحة الفضائح للـذين لايتبرعون إلا إذا ضمنوا ثمن التبرع مضاعفا عدة مرات !

٣ — مكافحة الغلاء المصطنع بوسائل عملية تتبع الأوامر والقوانين ، وتكسبها الاحترام الواجب ، والتحقيق العملى . وقد جاءت فى الرد على خطاب العرش هذه الفقرات الهامة :

" ويعتقد المجلس أن الحكومة ستوالى جهودهـا الموفقة فى محاربة الغـلاء الطبيعى أو المصطنع ، محاربة نافذة الأثر ، مكفولة الثمـر ، راجيا أن تتخذ من الحيطة ما يردع ويخجع ، ويظهر نفعه العاجل فى تخفيف الوطأة عن أصحـاب الأجور القليلة والمرتبات الصغيرة بمـا يسد الخلة ، ويحول دون مضاعفة الشدة ، بزيادة الأسعار فى غير ضرورة معقولة ، وأن تعينها على هذا الواجب الجليل كثرة الأيدى العاملة فى توفير المؤن وتسهيل انتقالها وزيادة إنتاج البلاد من محصولاتها ، حيثما تيسرت الكفاية الوطنية ، وهى فى بلادنا الزراعية مستطاعة التيسير "

وهذا كلام مختصر مفيد ، وفيه من التوجيهات القيمة ما يكفل تحقيق الغرض لو وضع موضع التنفيذ ، ومن خير الوسائل التى تكفل تحقيقه بعـد توفير المواد الغذائية فى داخل البلاد وما اقترح من إعطاء كل من يرشد إلى مخالفة للتسعيرة نسبة معلومة من ثمن البضاعة التى أرشد إلى المخالفة فى بيعها ، ومن إعطاء جميع موظفى الدولة فى كل مكان — لا موظفى وزارة التموين وحدها — سلطة الضبطية القضائية مع المخالفين ومنحهم مكافآت على ما يضبطون ، مما يجعل عيون الحكومة منبثة فى كل مدينة وبندر ومركز .

ولا زلنا نعتقد أن العقوبات التى تتخذ الآن ليست رادعة لأطماع التجار ، لأنهم يجدون فى أرباح " السوق السوداء " عوضا مضاعفا عما تحكم به المحاكم من الغرامات . فينبغى أن تكون العقوبة هى السجن لمدد طويلة مع مصادرة البضاعة موضوع المخالفة بلا تعويض فيفقد التاجر قيمتها كاملة .

ولست أدرى لم لا تتخذ مثل هذه الخطوة ، وليس فيها قسوة ولا ظلم ، بالقياس لجريمة هؤلاء التجار ، الذين يعيشون على الدماء البشرية ، ويتهزون أسـوأ الظروف لجر أكبر المغانم ، وهم أعداء الشعب " رقم ١ " بلا جدال ؟!

٤ — العناية بكشف غذاء صحى رخيص يتألف من المواد المتوافرة فى داخلية البلاد ، والقيام بحملة دعاية لتعريف الفقراء بهذا الغذاء وإقناعهم بفائدته وحملهم على تناوله ، ذلك

أن جهل الكثيرين منهم بمواد الغـذاء النافعة يصرفهم عنها وهى فى مقدورهم بنفس الثمن الذى يأكلون به غذاء آخر لا تتوافر فيه الفائدة الصحية .

وتتعاون العادة مع الجهل فى هذا الوضع ، فتصرف الفقراء عما تحتاج إليه أبدانهم من الغذاء الصحى الى مآكل لا تتوافر فيها هذه الميزة ، ويشترك مع العادة والجهل إهمـال المختصين منا فى البحث لتقرير الطعام الصحى للفقراء .

وقد كلف " الاتحاد الملكى للجمعيات الطبية " الدكاترة : على حسن بك ، ومحمد عبده عباسى ، وعبد الواحد الوكيل بك ، مثل هذا البحث الواجب ، فقاموا بهذه المهمة بصورة مبدئية ، وقدم الدكتوران عبد الواحد الوكيل بك وعلى حسن بك تقريرين عنها جاء فى أولهما :

" تجب مراعاة العادات الغذائية التى تختلف فى جهة عنها فى أخرى داخل المملكة ذاتها ، والتى كثيرا ما تكون ناتجـة عن وجود نوع معين من المنتجات أكثر من سواه فى هـذه الجهة أو تلك ، كما تجب مراعاة مقدار الإنتاج من مختلف المواد الغذائية الصالحة وأسعارها ومواسمها ، وكذلك قدرة الطبقات الفقيرة على الشراء ، وأخيرا ، وليس آخرا ، مايمكن أن يكون للغذاء الشعبي المقترح من علاقة بالإنتـاج الزراعى والحركة التجارية أو الاقتصادية عامة " .

وجاء فى التقرير الثانى :

" على أى حال إن أبحاثنـا تشير إلى أن أسهل طريقة للحصول على نتيجة سريعة هى احتواء الغذاء على نسبة كبيرة من اللبن ، والواقع أنه لا يوجد طعام يستطيع وحده حل مشكلة التغذية فى مصر كاللبن ، وكل مجهود لزيادة إنتاج اللبن فى هذه البلاد يجب أن نعضده بكل الوسائل .

" ولكن المشكلة الحقيقية والمشكلة الجديرة بالحل فورا هى مسألة الدخل ، مسألة قدرة الفرد على شراء غذاء يكفيه فسيولوجيا . إن دخل المصريين قليل فى الوقت الحاضر ، ولابد من العمل على رفعه أو تخفيض أسعار المواد الغذائية حتى تكون فى متناول أيدى الطبقات الفقيرة ، لأن أسـعارها فى الوقت الحاضر تجعل من الصعب حصول الفقير على غذاء كاف بطريقة منتظمة .

" إننى أعتقد أن المواد الغذائية الموجودة فى مصر الآن — إذا وزعت توزيعا عادلا — تكفى أهلها ، وإنى لهذا السبب أنسب وجود الأمراض الغذائية فى مصر (أولا) الى الفقر والى الطفيليات . (ثانيا) الى الجهل ، والى التبذير المجرم فى الأطعمة ، والى حاجتنا الى تنظيم لمواردنا الزراعية والصناعية تراعى فيه الاستفادة الى أقصى حد ممكن بكل عملياتها وتوجيهها توجيها اقتصاديا نافعا " .

وخلاصة بحث اللجنة وتجاربها التى قامت بها على الحيوان :

أولا — أن أفضل الأطعمة عامة ، هو ما احتوى على كمية كافية من اللبن الكامل .

ثانيا — أن إضافة دقيق الحنبة على دقيق الذرة يحسن التغذية نوعا ما .

ثالثا — أن إضافة الجبن القريش بالرغم من عدم وجود الدسم فيه أو قلته يجعل النتيجة أفضل .

رابعا — أن أغذية الطبقات الفقيرة فى المدن تؤدى الى نتيجة رديئة أو سيئة فى النمو.

خامسا — أن أغذية الطبقات الوسطى ليست كذلك أفضل الأغذية .

وعلى أية حال فهذا البحث التمهيدى الذى قام به حضرات الأطباء الثلاثة تجب متابعته بصفة جدية ، ويجب وضعه فى مقدمة برنامج الهيئات التى تقوم على التموين والصحة والاجتماع فى البلد للوصول فيه الى نتيجة حاسمة ، ولمعرفة الغذاء الصحى الذى تتوافر مواده فى كل منطقة من مناطق المملكة المصرية ، ثم تقوم بدعاية قوية لتعريف أهل كل منطقة بالغذاء الذى يناسبهم والاستعانة على ذلك بتغذية تلاميذ المدارس الإلزامية فى منطقتهم به حتى يدركوا نتائجه العملية .

٥ — تحديد العلاقة بين المالك والفلاح على أسس واضحة تتفق مع الوضع الاقتصادى الخاص للمملكة المصرية ، ولسنا نشير بسن قانون لتحديد الأجور ، طالما أننا لا نملك تنفيذ هذا القانون بوسائل عملية ، وطالما أن قانون العرض والطلب هو الذى سيغلب فى النهاية فيستطيع المالك أن يستكتب الفلاح وثائق بأنه يتناول أجرا معينا فى حين أنه يتناول أقل مما فى هذه الوثائق ، ليستطيع أن يجد اللقمة هو وأولاده .

ولكننا نشير بأن تكون الأجور قدرا معينا من الغلة بدل النقود ، حتى ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع المواد الغذائية وهبوطها ، وليس فى هذا غبن للمالك ولا زيادة فى التكاليف وفيه تيسير على الأجير المسكين .

أما فيما يختص بالمؤاجرين فقد قرأت لحضرة الأستاذ "حسن صديق بك" فى المصور خير ما يمكن الأخذ به من الاقتراحات العملية لتنظيم العلاقة بين المالك والمؤاجر فى هذه السطور ، قال :

" لقد لاحظت أن الفلاح يعتقد أن محصول القطن مهما كان كبيرا فهو من نصيب المالك وحده دون أن ينال هو منه شيئا ، ولذلك فهو يهمل فى زراعته مهما حاول المالك مراقبته " .

" وكان المتبع تأجير الفدان بمبلغ ثمانية جنيهات فى السنة بطريقة المناصفة على أن يزرع فدان قطن مقابل فدان زراعة شتوية . كان الفلاح يهتم بالزراعة الشتوية ، سواء كانت قمحا

أو شعيرا أو فولا أو ذرة ، و بهمس زراعة القطن ، ولذا كان محصول فدان القطن لا يزيد على ثلاثة قناطير . أما القمح و لذرة وغيرهما فقد كان من المستحيل تحديد محصولى .

" وكنت أزرع جانبا من الأرض على حساب " الأوسية " فكان المفدان منها ينتج ستة قناطير من القطن وستة أرادب من القمح أو ثمانية من الذرة .

" وقد دفعنى ذلك إلى وضع نظام للمستأجرين بزراعتى ، نفذته منذ أربع سنوات

" اتفقت مع المستأجرين أن أؤجرهم الأرض بقنطارين من القطن وجنيه واحد فى السنة عن كل فدان صيفى أو شتوى . وكانت نتيجة ذلك أن ارتفع انتاج الفدان إلى خمسة وستة قناطير من القطن . وكنت أمد المستأجرين بالبذرة والتقاوى والسماد الكيماوى .

" وإلى جانب هذا النظام رأيت أن والفلاح شريكان فى النفع ، فكنت أمده بأحسن البذرة وأجود التقاوى والسماد ، وأوفر له أجر عمله بالأوسية يخصم من الإيجار فى نهاية السنة وأعطى محتاج موشى بالشرك أو سلفة ليستعين بها . وبهذا أرضيت الفلاح وأرضيت نفسى " .

فهذا رجل عاقل هداه تفكيره إلى طريقة لو أخذ بها جميع الملاك لما خسروا شيئا ، ولعاش المستأجر فى ظلهم راضيا ولقاوموا علة يشكو منها الاقتصاد القومى فى السنين الأخيرة وهى علة تناقص الغلة ، فقد اتضح من تصريح "حسن بك صديق" أن مستأجرا لا يخدم الأخير الحالى ما يحفز همته للعمل ، وحين يجد حافزا تتضاعف الغلة ، وفى هذا كسب للمالك والمستأجر وللوطن كله .

ومع إدراكنا لصعوبة سن تقنين لتنفيذ مثل هذه النظم ، نظرا لاختلاف جودة الأراضى وقربها أو بعدها عن محطات التصدير ، ونظرا للعادات الريفية والعرف الذى ينشأ من الاحتكام إلى القوانين ، فإننا نشير بوضع أسس قانونية عامة لتنظيم هذه العلاقات ، يمكن الرجوع اليها عند النزاع .

٦ — الإكثار من وسائل الخدمة الاجتماعية التى تنهض بها الهيئات الاجتماعية الأهلية ، إذ أن جهد الحكومات محدود فى هذه الخدمات ، مهما تؤيده جهود الشعوب والأفراد ، وأهم وجوه هذه الخدمة هى التغذية والعلاج والكفالة والتعليم .

فأما التغذية فقد تحدثنا عنها فيما سبق بصفة عامة ، ولكن يبقى منها الجانب الخيرى ، أى الذى يقدم بلا مقابل كتغذية الفقراء فى مطاعم الشعب بالمجان أو بثمن مخفض ، حيث

المطاعم التى كادت تغلق أبوابها نضن الخيرين عليها بالمال . وتغذية التلاميذ فى المدارس الإلزامية ، ذلك المشروع الجليل الذى قيل : إن الحكومة متعجز عنه لأنه يتكلف حوالى مليون من الجنيهات كل عام ، كأن صحة مليون من الأطفال لا تساوى مليونا من الجنيهات ، وكأن الشعب عاجز عن تدبير هذا المبلغ لتافه عن طريق التبرعات . وكتقديم كوب من اللبن مثلا أو بعض الفاكهة لتلاميذ بعض المدارس ولأطفال المصانع بلا مقابل حفظا لصحتهم كما تصنع شعوب كثيرة .

وأما العلاج فالإكثار من المستشفيات التى يجد فيها الفقراء العلاج والدواء بالمجان أو بنفقات قليلة . فقد أدى ضيق هذه المستشفيات وقلة عددها الى التزاحم الشديد عليها والى إرهاق أطبائها بالعمل مما يجعلهم غير قادرين على بذل العناية الكافية ، كما أن هذا التزاحم جرأ المرضين بها والخدم على إهانة المرضى والتنكيل بهم ، فجعل الكثيرين ينصرفون عنها بعلتهم احتفاظا بكرامتهم وراحتهم .

وإنه لمما يحزن أن جمعية كجمعية المواساة ظلت تستجدى عدة أعوام حتى استطاعت بناء مستشفاها بالاسكندرية ، بينما محسن أجنبى واحد قام فى نفس الاسكندرية بالتبرع لبناء مستشفى كامل فى عام !

وأما الكفالة فالطوائف التى تحتاج اليها متعددة : من الأطفال المشردين ، الى العجزة القاعدين ، الى الساقطات المنبوذات ، الى من هن على شفا الهاوية . وكل أولئك وسواهم فى حاجة الى الدور التى تؤويهم ، والرعاية التى تردهم الى الحياة الشريفة ، والكفالة التى تضمن لهم الحياة .

ولا بد من المال ثم لا بد من التطوع لهذه الخدمات ، وإذا جاز أن نطالب الحكومة مرة بتوفير المال اللازم ، فإنه يجب أن نطالب القادرين مرات بالتبرع لهذه المنشآت ، فاذا لم يتبرعوا فيجب فرض ضرائب خاصة للترفيه كما صنعت الدانمرك لمواجهة مثل هذه الأحوال ، وكما صنعت انجلترا إذ سن البرلمان قانونا فى سنة ١٦٠١ باسم "قانون الفقراء" ينص على أن كل قرية ملزمة أن تعنى بالمسنين والعجزة وأن تعولهم وتؤويهم .

وأما التعليم فينبغى أن تنهض الهيئات الى جانب الحكومة للقيام بهذا الواجب القومى ، وكثيرون لا يستطيعون أداء النفقات الباهظة مع استعدادهم المتفوق ، والميزانية العامة قد تعجز عن مواجهة الإعفاءات التى تزيد على طاقتها ، فلا بد أن تقوم هيئات أخرى بأموال شعبية تتولى الإنفاق على مثل هؤلاء النابغين الفقراء فى درجات التعليم المختلفة كما تتولى أنواعا خاصة من التعليم العام .

واذا وجدت مثل هذه الهيئات الشعبية فإنها تستطيع التخلص من قيود النظم التعليمية الحكومية والاتجاه الى التجارب المفيدة فى التربية والتعليم ؛ والى تلبية حاجات السوق العملية من الصناع المثقفين والموظفين المدربين ، على مثال ما تصنع هـذه الجماعات فى أوروبا وأمريكا بنجوة عن العقلية الحكومية المعقدة ، وبذلك تؤدى غرضين جليلين : التعليم ، وترقية وسائله واتجاهاته .

٧ — تحقيق الضمانات القانونية ضد التعطل والمرض والشيخوخة . فهذه الضمانات وقاية من الحاجة ووسيلة جيدة لمكافحة الفقر فى أوساط العمال .

وليس هنا مجال تفصيل هذه الضمانات وتحديد فئاتها ، وضرب الأمثلة بالبلاد الصناعية لا يجدى ، لأن ظروف العمل هناك تختلف عنها هنا ، ولكن هذا لا يعفينا من ضرورة الأخذ بمبدأ هذه الضمانات القانونية ، مع مراعاة المصالح المتشابكة للصناعة الناشئة .

وقد أخذت الحكومة بشىء منها حينما سنت نظام المعاش والمكافأة لموظفيها ومستخدميها ، والعمال أحق من الموظفين بضمانات مناسبة لأن دخلهم اليومى لا يمكنهم من الادخار الذى قد يقـدر عليه بعض الموظفين ، فلا بد من نظم تكفل لهم عدم التشرد والمرض والموت جوعا حينما يعجزون عن العمل بسبب البطالة أو المرض أو الشيخوخة .

* * *

هذه أهم وسائل تيسير الحياة للفقراء ، وكلها ضرورى لتعديل الوضع الشاذ الذى لا نظير له فى العالم المتمدين ، ولا أقل فى الوقت الذى يسـير العالم فيه نحو تعديل المقاييس الحالية للحياة وللعلاقة بين الطبقات ، من أن نعدل نحن أوضاعنا بحيث تبلغ درجة الأوضاع الحالية للعالم ؛ هذه الأوضاع التى لا يرضونها هناك ، والتى لا تستطيع الحياة والبقاء .

س . ق